اللامركزية المطروحة في لبنان : ادارية ام سياسية ؟

الدكتور محمد المجذوب

خضعت الادارة اللبنانية ، منذ اوائل القرن السادس عشر وحتى عام ١٩٥٩ ، لمركزية حصرية شديدة كانت موضع انتقاد وتذمر • وفي بداية العهد الشهابي ، عينت الحكومة لجنة مركزية للاصلاح الاداري كان من اهم اعمالها تحقيق شيء من اللاحصرية (التي اختلط مفهومها بمفهوم اللامركزية) في بعض المجالات • وتجلى ذلك في انشاء العديد من الهيئات والمصالح المستقلة، وتعزيز فروع الوزارات (من مستوى مديرية او مصلحة او دائرة) في مختلف المحافظات ، ومنح المحافظ والقائمقام امر البت بالكثير من الامور التي كانت قبلا من اختصاص الادارة المركزية •

وعلى الرغم من اهمية هذه الاصلاحات على الصعيد الاداري ، فانها لم ترو غليل المطالبين بالنظام اللامركزي • وفي عهد الرئيس شارل حلو ، كثر الحديث عن اللامركزية دون التقدم خطوة واحدة اضافية على طريق الاصلاح الاداري الذي باشره العهد السابق •

ومع مطلع عهد الرئيس سليمان فرنجية استبشر الكثيرون خيرا ، وراحوا ينادون بوجوب التخفيف من وطأة المركزية عن طريق توسيع صلاحيات السلطات المحلية وتعزيز استقلال المؤسسات والمصالح المستقلة • وعقد ، لهذا الغرض ، اجتماع في وزارة الاعلام حضره كبار المسؤولين الاداريين • واسفر عن رفض مبدأ اللامركزية واعتباره مشروعا من شأنه اضعاف السلطة المركزية •

وعندما استشرى الفساد الاداري اضطرت الحكومة ، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢ ، الى عقد مجمع بعبدا واتخاذ بعض المقررات التي تضمنت في بندها التاسع وعدا « بتوسيع صلاحيات البلديات والهيئات المحلية من اجل تعزيز الحكم المحلي » ، وفي بندها العاشر وعدا « بتوسيع صلاحيات المحافظ والقائمقام والوحدات الاقليمية ، تحقيقا لمبدأ اللاحصرية الادارية » •

وبقيت المقررات والوعود حبرا على ورق ، وكاد امل المواطنين في تحقيق الاصلاحات المنشودة والموعودة يتبدد لولا تشكيل حكومة الرئيس تقي